تقرير رسمي: مخرجات التعليم لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل

■ كتب /عبدالله الخولاني

أكد تقرير رسمي أن مخرجات التعليم بشكل عام والجامعي بصفة خاصة تعاني من تدني مستوياتها ولم تعد معظمها تتوائم مع حاجات المجتمع وسوق العمل (المحلي ، الإقليمي الدولي) .

وأشار التقرير الصادر عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم إلى تراجع نصيب التعليم العام من الناتج المحلي الإجمالي من (٤,٩٨٪) ليصل إلى (٤,٠٦٪) أي بفارق (٠,٩٢) نقطة بين بداية الفترة ونهايتها، وتراجع نصيب التعليم العام من إجمالي الإنفاق العام من (١٣,٧٧٪) في بداية الفترة ليصل إلى (١١,٠٢٪) في نهايتها أي بمقدار (٢,٧٣) نقطة، وتراجع نصيبه من إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب من (٧٩,٧٣٪) في بداية الفترة ليصل إلى (٧٢,٣٠٪) في نهايتها أي بفارق (٧,٤٣) نقطة. مرجعا هذا الانخفاض إلى توجيه مزيد من الاهتمام لقطاعات التعليم الفرعية الأخرى مثل التعليم الفني والتدريب المهني بإنشاء مزيد من المعاهد وكليات المجتمع، وكذا للتعليم العالي بإنشاء عدد من الجامعات في المحافظات.

وأضاف بالرغم من هذا التوسع الكبير في المنشآت التعليمية المختلفة وتزايد أعداد الملتحقين ، إلاّ أنه صاحبها تدنٍ وتراجع للعملية التعليمية وضعف وتقليدية الأداء المؤسسي ، وأصبح قطاع التعليم والتدريب يعاني من الإختلالات والصعوبات في انخفاض كفاءته وتخلف مناهجه وطرائق التدريس واستخدام تكنولوجيا التعليم والتقويم ، وتحديث إدارته ، كما أن طبيعة التعليم التقليدي هي المسيطرة على أداء المنظومة التعليمية ، وأصبحت مساهمته في بناء المجتمع وتطوره ضعيفة جداً.

وبالتوازي لهذا التطور الكمي الكبير في قطاع التعليم والتدريب ، صاحب ذلك تزايد نفقاته العامة سنة بعد أخرى لتصل في العام ٢٠٠٨م إلى (٢٧٨,٩) مليار ريال وهذا يعكس الأهمية المتزايدة التي توليها الحكومات اليمنية المتعاقبة لقطاع التعليم والتدريب ، وقد مثل هذا الإنفاق خلال العشر السنوات الماضية في المتوسط ما يقرب من (٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي وما نسبته (١٩٪) من النفقات العامة للدولة ، وهذه النسبة تماثل نسبة ما تنفقه الدول المتقدمة ودول الخليج العربي على قطاع التعليم.

وقالت بالرغم من الانجازات التي حققها التعليم العام إلا أنه ما زال يعاني من الخلل ويواجه العديد من المشكلات والتحديات المستمرة ,إذ لم يتم حتى الآن تعميم التعليم الأساسي حيث لا يزال هناك ما يقارب (١.٣٩٣.٤٤٥) طفل خارج نطاق التعليم الأساسي ولا يزال الهدر في مراحله بدون انقطاع ، إضافة إلى عدم تراجع العدد الكبير من الأميين في البلاد ، كما حقق التعليم العام متوسطاً للنمو السنوي وصل إلى(٢,٠٤٪) خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٧/٢٠٠٨م، مع التفاوت بين الذكور (٠,٥٩٪) والإناث (٤,٣٥٪). فقد ارتفع عدد الملتحقين من (٤.٥٤٤.٧٤٦) ملتحقاً عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م، ليصل (٤.٧٥٠.٥٨٨) عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م بفارق (٢٠٥.٨٤٢) أي بمعدل زيادة قدرها (٤١.١٦٨) ملتحقاً كل عام، إلاّ أنه مع ذلك يلاحظ تراجع الالتحاق بين الذكور بعدد (٤٠.٥٨٦) ملتحقاً خلال الفترة أي بنسبة (١,٤٣٪). ويُعزى ذلك ربما إلى أخطاء في جمع الإحصاءات من جهة، أو إلى الظروف الاقتصادية التي تمر بها الأسر مما يضطرها إلى سحب أبنائها الذكور للمساعدة في دعم دخل الأسر من جهة أخرى لـ كل مرحلة .

وبحسب التقرير فإن التعليم الأساسي يعاني من تدني الكفاءة الداخلية، حيث وصل متوسط معدلات التسرب إجمالاً إلى (١١,٠٨٪) خلال العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م ووصل متوسط معدلات الإعادة إلى (٥,٧٤٪) ومتوسط معدلات الترفع×× وصل إلى (٨٣,١٨٪)، وتتفاوت هذه المعدلات بين الذكور والإناث حيث وصل معدل التسرب بين الإناث إلى (١٢,٧٧٪) بفارق (٢,٨٩) نقطة عن معدل التسرب بين الذكور، وبالمقابل وصل معدل الإعادة بين الذكور إلى (٦,٣٣٪) بزيادة (١,٤٢) نقطة عن معدل الإعادة بين الإناث، وهذا ربما يؤشر إلى أن الإناث يفضلن مغادرة المدرسة جراء الرسوب أكثر مما يفعله الذكور.

ولفت إلى أن نوعية التعليم في اليمن لا تزال متواضعة، وحتى البرامج التي حددتها خطة الوزارة لتطوير النوعية لم تنفذ إلا بنسب ضئيلة. لذا فإن الأمر يستدعي توجيه الاهتمام وعلى جميع المستويات لتحسين نوعية التعليم وضمان التمويل اللازم محلياً لذلك فإن تحسين النوعية رهن بالتمويل الخارجي. وفي هذا السياق يمكن اقتراح إعلان العقد القادم "عقد التعليم" لتحسين نوعيته وجودته وبتمويل وطني تشترك فيه جميع الفعاليات الحكومية منها والخاصة.

وقال التقرير على الرغم من عناية وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بإنشاء المعاهد والمراكز المهنية والتقنية في معظم محافظات الجمهورية وكذا تزويد هذه المعاهد بالمعدات والأجهزة التقنية الحديثة إلا أن تضاؤل معدلات الالتحاق والتخرج وفقدان المعايير والمقاييس التي تستخدم في توزيع الطلاب على المجالات التي تتطلبها خطط التنمية الحالية والمستقبلية مازالت تشكل معضلة كبيرة أمام وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لم تستطع التخلص منها منذ سنوات. ومن ذلك نصل إلى نتيجة هامة هي أن هناك تقصيراً كبيراً جداً وواضحاً للعيان في الربط ما بين سياسة القبول وحاجات سوق العمل المحلي والإقليمي.

موضحا أنه تحقق نمو تعليمي ملحوظ في اليمن أفقياً ورأسياً خلال العقدين المنصرمين، إلا أن هذا التطور لم يحقق الانسجام المنشود بين مسارات التعليم واتجاهات التنمية البشرية بما في ذلك ملاءمة مخرجاته مع متطلبات التنمية ، ولم تصل الزيادات الكمية للالتحاق بالتعليم إلى المستويات المرجوة ، ولم يتحقق التحسن الكيفي للتعليم أيضاً مما يجعل التعليم عاجزاً عن الوصول بالمهام التنموية إلى غاياتها المستهدفة. فقد انطلقت مداخل هذه العملية وأولوياتها من التركيز على مسائل فرعية دون أن تلامس المسألة الجوهرية، فكانت الرؤيا للتعليم العالي غامضة وضبابية لا تنبئ عن وجود فلسفة تعليمية واضحة ترتب عليها ضعف قدرة التأثير على توجيه مسارات التعليم وتحديد أولويات تطويره. فالأطر المرجعية التي أراد الدستور والقوانين التي سبقته أو اللاحقة التي استندت إليه ,لم تجسد فلسفة تعليمية وتربوية مكتملة وواضحة المنهجية التي تعتمد على الجوانب العلمية في بنائها وصياغتها وتحديد إجراءات تنفيذها.

وفقاً لتقرير دولي:

التعدين أهم البدائل المتاحة لليمن لتعزيز النمو الاقتصادي

■ ،،كتب/ محمد راجح

. دعت مؤسسة التمويل الدولية إلى ضرورة تركيز الحكومة اليمنية على تطوير القطاعات الواعدة وبشكل خاص قطاع المعادن الذي يتميز بإمكانيات اقتصادية واستثمارية عالية تضعه في مقدمة القطاعات الأكثر ايراداً للاقتصاد الوطني.

وكشفت مؤسسة التمويل الدولية إحدى المؤسسات التابعة للبنك الدولي عن وجود فرص هائلة في قطاع التعدين في اليمن واعتبرته المؤسسة أحد اهم البدائل المتاحة لليمن لتعزيز النمو الاقتصادي والقطاع الأبرز لتحفيز التنمية الصناعية.

وطبقا لاستراتيجية التعدين في اليمن والتي شاركت مؤسسة التمويل الدولية في إعدادها مع هيئة المساحة الجيولوجية فإن التعدين يعد القطاع الوحيد الذي يمكن ان يحفز التنمية الصناعية وخلق فرص عمل التخفيف من الآثار الاقتصادية المحتملة لانخفاض عائدات النفط.

وتضمنت الاستراتيجية الوطنية للتعدين إجراء دراسة متكاملة لهذا القطاع الواعد والقيام بمراجعة شاملة للتقنيات وبرامج البحوث والبنية التحتية والموارد البشرية لهيئة المساحة الجيولوجية والفرص المتاحة في قطاع المعادن وكذا وضع توصيات خاصة بخطط العمل والمبادرات التي يمكن تنفيذها من أجل تطوير قطاع المعادن.

وتركزت التوصيات بشكل خاص في النواحي التي يمكن للتعدين أن يساهم بها مباشرة في تطوير القدرات الصناعية وقطاع الصناعات التحويلية في اليمن وذلك بهدف دعم مبادرات التنويع الاقتصادي للحكومة.

وترى مؤسسة التمويل الدولية أهمية ايجاد إطار لتطوير الفرص الاقتصادية التي يمكن تطويرها التي من شأنها دعم التوجهات التنموية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التكامل الاقتصادي بين التعدين وغيرها من القطاعات الاقتصادية الاخرى.

وتشير إلى أن الزراعة ومصائد الأسماك البحرية والسياحية والصناعة التمويلية تعد أهم البدائل الاقتصادية بعد التعدين.

وتتطلب هذه الأهمية إيلاء عناية خاصة في خطط العمل التي من شأنها استغلال الفرص الواعدة والمؤهلة للاستغلال وايجاد إطار تكامل بين هذه القطاعات للاستفادة المثلى منها بالإضافة إلى مضاعفة الجهود الهادفة لخلق بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمارات ورؤوس الاموال والعمل على تطوير الموارد البشرية الملائمة لها وبشكل خاص تعزيز القيمة المضافة للموارد المعدنية المتوفرة في اليمن.

خلال الربع الأول من العام الجاري

ارتفاع قيمة القروض والتمويلات المقدمة من البنوك العاملة في اليمن إلى ٦٠٦,٤ مليار ريال

■ ،،كتب / منصور شايع

ارتفعت قيمة القروض والتمويلات المقدمة من البنوك العاملة في اليمن للقطاعات الاقتصادية المختلفة إلى ٦٠٦ مليارات و٤٠٠ مليون ريال خلال الربع الأول من العام الجاري ، مقابل ٤٨٦ ملياراً و٦٠٠ مليون ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٩م ، مسجلة زيادة بلغت ١١٩ ملياراً و٨٠٠ مليون ريال وبمعدل نمو ٢٤,٦٪ . وأوضحت بيانات حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني حصلت عليها "الثورة" أن إجمالي القروض بالريال اليمني ارتفع بنسبة ٢١٪ ، بينما ارتفعت القروض بالعملات الأجنبية بنسبة ١٠,٦٪ ، كما ارتفعت نسبة القروض والتمويلات إلى إجمالي الودائع مع نهاية يونيو ٢٠١٠م إلى ٣٢,٦٪ ، مقابل ٣٠,٦٪ بنهاية ديسمبر ٢٠٠٩م . وأكدت البيانات أن البنوك الإسلامية حازت على ٣٥,٦٪ من محفظة القروض والتمويلات ، مقارنة بنسبة ٦٤,٤٪ للبنوك التجارية من محفظة التمويلات والقروض حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٠م . وبحسب المعلومات فإن التمويلات التجارية حازت على نصيب الأسد من إجمالي القروض والتمويلات الممنوحة وذلك بنسبة ٣٩,٩٪ تلتها التمويلات الخاصة بالواردات بنسبة ١٧٪ وجاءت ثالثا التمويلات الصناعية بنسبة ١١,٧٪ ، ثم تمويلات البناء والتشييد بحوالي ٤,٩٪ ، بعدها تمويلات الصادرات بنحو ١,٧٪ ، ثم تمويلات الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ١,٤٪ وتمويلات أخرى بنسبة ١١,٥٪.

قروض ميسرة لـ٦٥ إمرأة من مؤسسة التمويل الأصغر بعدن

■ ،،عدن/سبأ

استفادت ٦٥ إمراة في محافظتي عدن ولحج من القروض الميسرة الممنوحة من مؤسسة عدن للتمويل الأصغر أمس وبمبلغ خمسة ملايين و٤٠٠ ألف ريال.

وأوضح الرئيس التنفيذي للمؤسسة يوسف اليعقوبي لـ«سبأ» أن القروض وزعت على شكل فردي وجماعي لغرض تأهيل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل للمستفيدين من القروض، إلى جانب سد احتياجاتهم الضرورية بمناسبة عيد الأضحى المبارك، وإقامة معرض لبيع المنتجات والمشغولات اليدوية الحرفية كالعاوز والبخور والمخللات والملابس النسائية خلال أيام العيد في ساحة جزيرة العمال.

صناع الحياة بعدن تنفذ مشروع هديتي

■ ،،الثورة/ أوسان الكمالي

أنهت مؤسسة صناع الحياة بعدن أمس تنفيذ مشروع هديتي "الخاص بتوزيع كسوة العيد" للعام الرابع على التوالي ,والذي أقامته المؤسسة عبر فريق "هكذا نحيا" المتخصص بالمشاريع الخيرية في محافظتي عدن وأبين ,ويأتي المشروع بدعم من منظمة الإغاثة الإسلامية.

وأوضح الأخ عمار حمود الصوفي ،المدير التنفيذي للمؤسسة في تصريح لـ"الثورة" أن مشروع هديتي يأتي ضمن المشاريع الخيرية للمؤسسة التي تقوم بها ويستفيد منه أكثر من ٥٠٠ أسرة فقيرة في كل من محافظتي عدن وأبين. مشيراً إلى أنه جرى توزيع ملابس العيد على الأسر الفقيرة بمحافظة عدن بدءاً من المديريات البعيدة والتي لا تصلها أي جمعية أخرى كمديريات دار سعد ،الشيخ عثمان ،البريقة والمنصورة وكذا المناطق الأشد فقراً في بقية مديريات محافظة عدن.

وأضاف الصوفي أنه تم توزيع كسوة العيد على الأسر الفقيرة ولأول مرة في محافظة أبين عن طريق مؤسسة صناع الحياة فرع أبين ،مبيناً أن المؤسسة تقيم العديد من المشاريع الخيرية والتي منها شنطة رمضان وكسوة العيد والحقيبة المدرسية وغيرها ,وتعتمد في التوزيع على استمارات بحث أعدها فريق هكذا نحيا عن طريق نزول ميداني للأسر الفقيرة والتأكد من أنها لا تصلها أي جمعية أخرى.

٢٢٦ ألف اسطوانة مبيعات محطة مارب الغازية في الربع الثالث

■ ،،مارب/أحمد نصف الليل

اطلع الأخ وكيل محافظة مارب علي محمد الفاطمي يوم أمس على مستوى الاستعدادات لمنشآت مارب الغازية لتوفير متطلبات العيد من مادة الغاز المنزلي والرقابة على السوق لمنع التلاعب والاحتكار، كما اطلع الأخ الوكيل الفاطمي ومعه مدير عام منشآت مارب الغازية الأخ علي هادي بن غريب على الكمية المخزونة من استطوانات الغاز المنزلي وعمليات التعبئة والالتزام بأوزان الغاز المقررة لكل عبوة.

كما استمع الأخ الوكيل إلى مسئولي المنشأة على آلية التوزيع والرقابة على السوق لمنع الاحتكار والتلاعب بمادة الغاز المنزلي خاصة أن محطة مارب الغازية تغطي محافظتي مارب والجوف ومنطقتي نهم والحارث والعوش بمحافظة صنعاء ومنطقة العبر بمحافظة شبوة.

وأشار بن غريب إلى أن مبيعات الغاز خلال الربع الثالث من العام الجاري بلغت ٢١٦ ألفاً و٢٢٦ اسطوانة غاز إلى جانب خمسين طناً و٤٢٥ كيلو جراماً من الغاز الخاص بالسيارات بقيمة إجمالية بلغت ٢٠٧ ملايين و٦٠٩ آلاف و٣٩٥ ريالا وقد أكد الوكيل على ضرورة الحرص على استمرار مراقبة السوق وضبط المتلاعبين بمادة الغاز خاصة خلال إجازة عيد الأضحى المبارك.. وثمن الجهود المبذولة في المحطة من أجل توفير احتياجات المواطنين من الغاز المنزلي.

رافقه خلال الزيارة مدير المنشأة ناصر محمد سالم.